**شكرًا سيدي الرئيس**

لا تزال العديد من الانتهاكات الجسيمة تُرتكب منذ أن تولى الرئيس محمد مرسي سدة الحكم، وتتضمن تلك الانتهاكات القتل خارج نطاق القانون، الاعتداءات الجنسية ، والتعذيب، الاعتقالات التعسفية، هذا بالإضافة إلى استئناف المحاكمات العسكرية للمدنيين. وبدلاً من اتخاذ السلطات خطوات جادة لوقف هذه الانتهاكات، لا يزال المسئولون في الدولة وأعضاء الحزب الحاكم يمارسون التحريض ضد المتظاهرين وقادة المعارضة ووسائل الإعلام.

كذلك لا تزال السلطات ترفض فتح أية تحقيقات جدية في العديد من وقائع العنف المرتكبة ضد الأقليات، المتظاهرين، الإعلاميين والنساء. ومن جانبه لا يزال الرئيس يرفض الإعلان عن تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق والمعنية بالتحقيق في الانتهاكات الواقعة منذ اندلاع الثورة، ولم يتم اتخاذ بعد أية خطوات ملموسة لضمان المساءلة عن جرائم خطيرة.

تضطلع السلطات الحالية بشكل مباشر في إنشاء إطار قانوني يُعادي حقوق الإنسان، سواء من خلال الدستور أو من خلال إصدار تشريعات جديدة قمعية، فللمسودة الأخيرة لقانون العمل الأهلي تحيد بشكل كبير عن المعايير الدولية وتقيِّد مجالات عمل المنظمات غير الحكومية، وتُجيز المراقبة الأمنية على أنشطة المنظمات، كما تفرض قيوداً رئيسية على تمويل المنظمات.

وقبيل تمرير هذا القانون، صدر منذ ثلاثة أيام حكمًا بإدانة عدد من العاملين بمنظمات دولية في مصر بالسجن ما بين سنة إلى خمس سنوات بسبب ممارستهم لحقهم الأساسي في حرية التنظيم. وفي هذا السياق تقول السيدة نانسي عقيل إحدى المحكوم عليهم "عندما قامت الثورة رجعت إلي مصر من أجل العمل بمجال حقوق الإنسان والتنشئة الديمقراطية، والآن أجد نفسي مذنبة رهن حكم بالسجن لخمس سنوات، بينما ضباط الشرطة المتهمون بقتل المتظاهرين حصلوا جميعًا على براءة!"

نحن نطالب المجلس بحث الحكومة المصرية على سحب مشاريع القوانين الحالية، والتي من شأنها أن تحد بشكل كبير من حرية تكوين الجمعيات، وبالتأكد من أن جميع التشريعات الجديدة تتوافق تمامًا مع المعايير الدولية، وبإتاحة معلومات دقيقة حول كافة الانتهاكات العنيفة المندلعة منذ تولى الرئيس مرسي السلطة، وبقبول –دون تأخير– جميع الطلبات المعلقة من المقررين الخواص لزيارة مصر، وبضمان أن يتم وضع آليات ملائمة للمساءلة ، لإنهاء تركة الإفلات من العقاب.

**شكرًا سيدي الرئيس**